ميزانية الدولة

الجزء الرّابع

إعداد : الطاهر زرّوق
موقع المفيد في المالية العمومية http://moufid.jimdo.com/

1

الرقابة على التصرف في الميزانية

2

هدف الرّقابة

تهدف الرّقابة إلى التثبت من سلامة التصرف في الأموال العمومية
و تمارس على عمليات تنفيذ الميزانية قبضا و صرفا في جميع مراحلها

3

مراحل تطور نظام الرقابة في تونس

- من 1960إلى 1980 فترة أزمة تميزت بضعيف النشاط
- من 1980إلى 1987 فترة تنشيط هياكل الرّقابة و تدعيمها
- بداية من 1988 فترة إقامة تنظيم دقيق و تنسيق بين الهياكل

4

التعريف بهياكل الرقابة

5

هياكل الرقابة العامة

دائرة المحاسبات

هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية

6

دائرة المحاسبات

يرجع إليها بالنظر مراقبة التصرف في المال العام أينما كان ومهما كان النظام القانوني المنطبق على الذوات المادية أو المعنوية المتصرفة فيه
أحدثت دائرة المحاسبات بموجب الفصل 69 من الدستور و نظمت بمقتضى القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968
ترفع نتائج أعمالها إلى رئيس الدولة و السلطة التشريعية

7

هيئة الرقابة العامة للمالية

تتولى تحت السلطة المباشرة لوزير المالية إجراء مهمات تفقد و مراقبة مشروعية و جدوى تصرّف وحسابات مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية، وتقوم بتفقد الهياكل بجميع أنواعها التي تلتجئ مباشرة أو بصفة غير مباشرة إلى مساهمة مالية من الدولة أو من الجماعات المحليّة.
ينظم الأمر عدد 2886 لسنة 2000 المؤرخ في 7 ديسمبر 2000 طرق تسيير الهيئة

10

هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية

هيئة عليا ترجع بالنظر مباشرة إلى سلطة الوزير الأول .
أحدثت بمقتضى قانون المالية لسنة 1982. وقد صدر تبعا لذلك الأمر عدد 6 لسنة 1982 المؤرخ في 5 جانفي 1982 المتعلق بالقانون الأساسي الخاص بأعضاء المراقبة العامة للمصالح العمومية
تتولى الهيئة إجراء المراقبة العليا على مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية، وتقوم بتفقد الهياكل بجميع أنواعها التي تلتجئ مباشرة أو بصفة غير مباشرة إلى مساهمة مالية من الدولة أو من الجماعات المحليّة.
كما تقوم الهيئة بإبداء رأيها في شأن التدابير التشريعية والترتيبية التي تهدف إلى تنظيم وتحسين أساليب العمل صلب المصالح العمومية.

8

هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون القارية

تتولى تحت السلطة المباشرة لوزير أملاك الدولة و الشؤون القارية إجراء مهمات التفقد و المراقبة على التصرف في أملاك الدولة المنقولة و القارية، كما يشمل التفقد الجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والهياكل بجميع أنواعها التي تلتجئ مباشرة أو بصفة غير مباشرة إلى مساهمة مالية من الدولة أو من الجماعات المحليّة.

11

هياكل الرقابة العامة المتخصصة

هيئة الرقابة العامة للمالية

هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون القارية

9

هياكل الرقابة القطاعية

هياكل لا يتعدى اختصاصها المصالح و المؤسسات الراجعة بالنظر إلى الوزارة التي ينتمي إليها كل منها

أمثلة

- التفقدية العامة لوزارة الداخلية
- التفقدية العامة لوزارة التربية
- التفقدية العامة لوزارة الصحة
- التفقدية العامة لوزارة الشؤون الخارجية...

12

تفقدية المراكز المحاسبية بوزارة المالية

تتولى تحت السلطة المباشرة للمدير العام للمحاسبة العمومية و الإستخلاص القيام بعمليات تفقد ميدانية فجئية بالمراكز المحاسبية على اختلاف أنواعها
وهي تهدف للتأكد من صحة إنجاز عمليات الإستخلاص و تأدية النفقات و مسك الحسابات وسلامة تداول الأموال العمومية و القيم من قبل المحاسبين العموميين

13

مراقبي المصاريف العمومية

ترجع مصلحة مراقبة المصاريف العمومية بالنظر للوزارة الأولى
وهي تمارس رقابتها على مشاريع التعهد بالنفقات عملا بالفصل 88 من مجلة المحاسبة العمومية ووفق ما جاء بالأمر عدد 1999 لسنة 1989 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989.

16

هياكل الرقابة المستندية

- لجان الصفقات
- مراقبي المصاريف العمومية
- المحاسبين العموميين

خلافا لهياكل الرقابة و التفقد التي تم التطرق لها سبقا فإن هذه الهياكل تمارس رقابتها على الوثائق المقدمة لها من قبل آمري القبض و الصرف و ليس لها أن تتنقل على عين المكان للتدقيق الميداني و ما يميز رقابتها أنها رقابة دائمة و مستمر لا تستثني أية عملية تدخل في نطاق نظرها

14

المحاسبين العموميين

تقع تسمية المحاسبين العموميين من قبل وزير المالية أو من فوض له وزير المالية في ذلك
وهم يخضعون مباشرة لسلطته دون سواه.
الطرف الوحيد الذي يمارس وجه من أوجه الرقابة وفي نفس الوقت مكلف بتنفيذ الميزانية و هو على هذا الأساس خاضع لرقابة جل الهيئات الأخرى

17

لجان الصفقات

- اللجنة العليا للصفقات.
- اللجان الوزارية للصفقات.
- اللجان الجهوية للصفقات.
- اللجان البلدية للصفقات.
- لجان الجامعات للصفقات.
- لجان المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية للصفقات.

15

هياكل الزّجر

دائرة الزّجر المالي

زيادة على الإجراءات التاديبية و كذلك الإحالة على محاكم الحق العام يمكن أن يعاقب المسؤول الذي ارتكب خطأ من أخطاء التصرف من طرف دائرة الزّجر المالي
وهي هيئة قضائية زجرية ذات صبغة ماليّة أوكل إليها ردع أخطاء التصرّف التي ترتكب إزاء الدولة والمؤسسات العمومية الادارية والجماعات المحلية والمشاريع العمومية. عملا بالقانون عدد 74 لسنة 1985 المؤرّخ في 20 جويلية 1985، المنقح بالقانون عدد 34 لسنة 1987 المؤرّخ في 6 جويلية 1987 والمتمّم بالقانون عدد 54 لسة 1988 المؤرّخ في 2 جوان 1988.
لذن كانت دائرة الزجر المالي تكتسي طابعا زجريّا ، فهي لا تنتمى الى صنف المحاكم الجزائيّة.

18

أساليب ممارسة الرّقابة

19

توزيع الرّقابة

من حيث زمن التدخل

- رقابة مسبقة
- رقابة مرافقة
- رقابة لاحقة

http://moufid.jimdo.com/

20

توزيع الرّقابة

من حيث النظام القانوني

- رقابة سياسية
- رقابة إدارية
- رقابة قضائية

http://moufid.jimdo.com/

21

إجراءات الرّقابة

24

التنسيق بين هياكل الرقابة

الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية

تقوم هذه الهيئة التي أحدثت بموجب قانون 3 ماي 1993، بتنسيق برامج تدخل هياكل المراقبة العامة لمصالح الدولة والمنشئات العمومية ودراسة واستغلال تقاريرها واقتراح ما تراه من إجراءات عملية كفيلة بتلافي النقائص وتحسين طرق التصرف ومتابعة تنفيذها.

ترجع هذه الهيئة بالنظر لرئيس الدولة وهي لا تمارس الرقابة بل تنسق و تتابع أعمال بقية هياكل الرقابة

23

تمازج أصناف الرّقابات

رقابة ←	مسبقة	مواكبة	لاحقة
سياسية	السلطة التشريعية	XXX	السلطة التشريعية
إدارية	لجان الصفقات مراقبي المصاريف	المحاسب العمومي الهيئات العامة للرقابة هياكل الرقابة القطاعية دائرة المحاسبات	الهيئات العامة للرقابة هياكل الرقابة القطاعية دائرة المحاسبات
قضائية	XXX	XXX	دائرة المحاسبات دائرة الزجر المالي

22

الرقابة السياسية

السلطة التشريعية
مجلس النواب
و مجلس المستشارين

رقابة سابقة لتنفيذ الميزانية، عند الإقتراع عليها

رقابة لاحقة لتنفيذ الميزانية، عند الإقتراع على غلقها

تتاح في هاتين المناسبتين للمجلسين فرصة الإطلاع على سياسة الحكومة و اختياراتها وتقييم الوضع المالي للدولة وتوازناتها الإقتصادية

25

الرقابة الإدارية
المواكبة
دور المحاسبين العموميين

زايدة على بجباية الايرادات وتأدية المصاريف وصيانة الأموال وحفظها والقيم والمنتوجات والمواد التي تملكها الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية أوالتي عهد إليها بحفظها.
هم مكلفون بمراقبة صحة مقابيض الهيئات المذكورة ومصاريفها وكذلك مراقبة صحة التصرف في أملاكها.

28

الرقابة الإدارية
المسبقة
دور لجان الصفقات

تراقب لجان الصفقات شرعية إجراءات اللجوء إلى المنافسة وإسناد الصفقات ومصداقيتها وشفافيتها وتتأكد من الصبغة المقبولة لشروطها الإدارية والمالية والفنية وذلك على ضوء المعطيات العامة للمشروع الذي تنجز مكوناته في إطار الصفقات المعروضة عليها وخاصة دراسات الجدوى وتقديرات الكلفة وطرق التمويل ومراحل التنفيذ وكل المعطيات الأخرى المفيدة.

26

الرقابة الإدارية
المواكبة
دور المحاسبين العموميين

تأتي هذه الرقابة أثناء التنفيذ و بالتحديد عند إنتهاء المرحلة الإدارية أي قبل التجسيم الفعلي من طرف المحاسب.
بحيث يمارس المحاسب رقابته على أذون الإستخلاص قبل جباية الأموال و على أوامر الصرف قبل تأدية النفقات و هي رقابة تهم مشروعية العملية من خلال الوثائق و المستندات

29

الرقابة الإدارية
المسبقة
دور مراقبي المصاريف العمومية

تتمثل مهمة مراقبة المصاريف العمومية في التثبت في العناصر التالية قبل التعهد الفعلي بالنفقات:
1 – موضوع النفقة وتحميلها وصحة مقاديرها.
2 – توفر الإعتمادات.
3 – تطبيق الأحكام ذات الصبغة المالية للقوانين والأوامر والتراتيب.
4 – مطابقة النفقة للأشغال التحضيرية للميزانية

27

الرقابة الإدارية
المواكبة
دور الهيئات العامة و القطاعية

تجري هذه الرقابة على الموقع للإطلاع على طريقة التصرف أي تنفيذ العمل أو الخدمات أو تسلم المواد أوإنجاز الأشغال وبالتالي الكشف عن النقائص و العيوب لمعالجتها وزجر مرتكبي المخالفات عند الإقتضاء
كما تقوم تفقدية المراكز المحاسبية بالتأكد من صحة إنجاز عمليات الإستخلاص و تأدية النفقات و مسك الحسابات وسلامة تداول الأموال العمومية و القيم من قبل المحاسبين العموميين

30

الرقابة الإدارية
المواكبة
دور دائرة المحاسبات

تتميز هذه الرقابة المواكبة لدائرة المحاسبات بكونها ميدانية
و ليست رقابة قضائية و تتمحور حول تقييم التصرف و قديم ملاحظات واقتراحات بهدف تجاوز الإخلالات التي يتم الوقوف عليها بمناسبة القيام بمهمات المراقبة على عين المكان.

31

الرقابة القضائية
رقابة لاحقة فحسب
دور دائرة المحاسبات

تتميز الإجراءات القضائية لديها بـ:
التقاضي الإجباري(وجوب تقديم الحسابات لها)
الصبغة غير التنازعية للتقاضي
الصبغة التحاورية للإجراءات
الصبغة الكتابية للإجراءات
الصبغة السرية للإجراءات

34

الرقابة الإدارية
اللاحقة
الهيئات العامة و القطاعية و دائرة المحاسبات

تأتي هذه الرقابة بعد الفراغ من كافة إجراءات ومراحل تنفيذ الميزانية وهي تسعى للتأكد من تطابق المعطيات الواردة بوثائق إثبات النفقات مثلا والواقع العملي ويستعمل فيها عادة أسلوب الجرد وهي بالأساس رقابة ميدانية.
أما دائرة المحاسبات فمن بين مهامها اللاحقة إصدر تصريح عام في المطابقة بين حسابات المحاسبين العموميين والحساب العام لإدارة المالية
زيادة على التقرير السنوي الذي يرفع لرئيس الدولة

32

الرقابة القضائية
رقابة لاحقة فحسب
دور دائرة المحاسبات

تصدرأحكاما بـ:
تبرئة ذمة المحاسب
أو تعمير ذمته
و يمكن لها مراجعة قراراتها بنفسها سواء بطلب من المحاسب أو بطلب من مندوب الحكومة

35

الرقابة القضائية
رقابة لاحقة فحسب
دور دائرة المحاسبات

تقضي في حسابات المحاسبين العموميّين باعتبارهم مسؤولين شخصيا و ماليا عن شرعية العمليات المالية قبضا و صرفا، وتنظر في التصرفات الفضوليّة.
كما يمكن لها أن تثير اختصاصها في شأن الحسابات التي أسندت تصفيتها إلى السلطة الإداريّة وتبتّ في شأن الطعون الموجّهة ضد القرارات الصّادرة عن تلك السلطة وضدّ الأحكام الصّادرة عن الدّائرة نفسها

33

الرقابة القضائية
رقابة لاحقة فحسب
دور دائرة الزجر المالي

يترئس هذه الدائرة الرئيس الأول لدائرة المحاسبات وينوبه أحد رؤساء الدوائر بالمحكمة الإدارية و جعلت عضويتها متناصفة بين قضاة دائرة المحاسبات والمحكمة الإدارية
وهي تبت في أخطاء التصرف المرتكبة في حق الهيئات العمومية

36

الرقابة القضائية

رقابة لاحقة فحسب

دور دائرة الزجر المالي

تصدر أحكاما تكتسي الصبغة التنفيذية بخطية يتراوح مبلغها مابين الجزء الثاني عشر و كامل المرتب الخام السنوي الذي يتمتع به مرتكب الخطأ بقطع النظر عن العقوبات التأديبية أو الجزائية.

37

موقع المفيد في المالية العمومية

http://moufid.jimdo.com

38